CBD

UNEP

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/MYPOW/3
8 January 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاجتماع ما بين الدورات ، المفتوح العضوية ،
المعني ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف
حتى عام ٢٠١٠
مونتريال ، ١٧ – ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت *

تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية : معلومات لتقييم ما يحرز من تقدم في المستقبل

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولاً- مقدمة

١- في الفقرة ٤ من المقرر ٢٦/٦ والفقرة ١٣ من المقرر ٢٧/٦ (ألف) ، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي تقديم معلومات ملائمة إلى الأطراف في اجتماع ما بين الدورات لتقييم ما يحرز من تقدم في المستقبل في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية . واستجابة لهذا الطلب ، دعا الأمين التنفيذي الأطراف إلى تقديم مقترحات بشأن الأشكال لتقديم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية . ومنذ شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، تم تسلم ثلاثة تقديمات . وجرى إعداد المذكرة الحالية استجابة للفقرة ٤ من المقرر ٢٦/٦ التي تأخذ في الاعتبار الاقتراحات والمقترحات التي تم تسلمها .

٢- تقسم المذكرة إلى أربعة أقسام . يستعرض القسم الثاني مجال التحديات الداخلة في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية ، وضعف آليات التنفيذ القائمة ، والجهود الجارية في تنسيق آليات تقديم التقارير ، وطريقة التقييم بموجب الاتفاقيات والوثائق الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي . ويقترح القسم الثالث عدد من الخيارات لتقييم التقدم المحرز في المستقبل في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية . ويسرد

* UNEP/CBD/MYPOW/1

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ اضافية

القسم الرابع بعض التوصيات لينظر فيها اجتماع ما بين الدورات مفتوح العضوية بالنسبة للمزيد من الاستعراض ومتابعة خيارات التقييم المقترحة .

٣- يعمل هدف عام ٢٠١٠ الذي وضعته الأطراف لاعتماد الخطة الاستراتيجية على طرح تحديات هامة بالنسبة إلى الأطراف والاتفاقية وهيئاتها الفرعية . ومع أن الآليات القائمة لتنفيذ الاتفاقية قد سجلت منجزات هامة، مازال هناك عراقيل في وجه عملية التنفيذ بشكل عام ومن غير الممكن تقديم تقييم شامل لكفاءة وآثار الإجراءات التي اتخذتها الأطراف لتنفيذ أحكام الاتفاقية . لذلك فإن تحقيق هذا الهدف قد يتطلب تعديلات في الإجراءات القائمة بغية تخطي العراقيل المحددة في وجه عملية التنفيذ . وبصورة خاصة تدعو الحاجة إلى موارد مالية إضافية وتعزيز إجراءات التنفيذ الجارية التي تساندها أدوات تقييم مبتكرة لضمان أن يكون التقدم نحو هدف ٢٠١٠ في طريق سليم .وذلك تدعو الحاجة إلى المزيد من التعاون مع الشركاء الرئيسيين بما في ذلك اتفاقات ريو واتفاقيات أخرى تتعلق بالتنوع البيولوجي

ثانيا- التحديات

ألف- استعراض الحاجة إلى آليات /أدوات للتقييم الفعال

٤- نتج عن عدد من الاستعراضات والدراسات كمية كبيرة من المعلومات على القيود الرئيسية التي أثرت على طريقة التنفيذ العامة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي منذ توقيعها عام ١٩٩٢ . وتشير الوثائق المتوفرة بوضوح أن معدل خسارة التنوع البيولوجي لن تنخفض على الرغم من العدد الكبير من البلدان التي إلتزمت بتنفيذ الاتفاقية . وحيال هذه الخلفية ، وضع الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف تأكيداً قوياً على الحاجة إلى جهود التعاون طويلة الآمد لتناول هذا التحدى ، من خلال اعتماد الخطة الاستراتيجية . والعنصر الرئيسي للخطة الاستراتيجية هو إعداد هدف محدد يتطلب إلتزام الأطراف بتنفيذ يتسم بفعالية أكبر للأهداف الثلاثة للاتفاقية ولتحقيق بحلول عام ٢٠١٠ خفض ملموس في معدل خسارة التنوع البيولوجي . وهذا ما أكده التصريح الوزاري الذي جرى اعتماده خلال الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ، وخطة تنفيذ القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة ، إلى جانب الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويدعو تحقيق هذا الهدف إلى تغير أساسي في الإجراءات والممارسات الجارية في طريقة التنفيذ بما في ذلك الحصول على موارد مالية إضافية لمساندة طريقة التغير هذا .

٥- تعمل خطة جوهانسبرج للتنفيذ على دعم هدف ٢٠١٠ بحيث تستدعى تنفيذاً متجانس يتصف بكفاءة أكبر للأهداف الثلاثة للاتفاقية وأحكامها ، بما في ذلك المتابعة الفاعلة لبرامج العمل والمقررات . وتشدد هذه الخطة من جديد على المقررات الرئيسية ذات الصلة للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف بحيث تستدعى دمج أهداف الاتفاقية في خطط شاملة قطاعية إقليمية ووطنية وخطط عبر قطاعية كما تتطلب الحاجة إلى موارد مالية إضافية . كما تقر هذه الخطة أيضاً بالاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل كإطار أولي لتنفيذ الاتفاقية .

٦- ويستند هذا الاستدعاء إلى الاعتراف بأن هناك مواقف في تدابير التنفيذ الجارية ولذلك ، يستند إلى الحاجة إلى إعادة توجيه المناهج والإلتزامات القائمة لضمان أن يكون المعدل الجاري لخسارة التنوع البيولوجي معكوساً ومنخفضاً بشكل ملموس وذلك بحلول عام ٢٠١٠ .

٧- تمثل الخطة الاستراتيجية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ تحولاً هاماً في التأكيد من إطار إعداد السياسة إلى منهج لتنفيذ موجه نحو العمل وأكثر فعالية . وفي رأي بعض الأطراف في الاتفاقية ، فإن إعداد مثل هذا المنهج هو مسألة على غاية من الأولوية وأن الدعم السياسي والزخم السياسي الناتجين من القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة من شأنهما أن يجرى تمييعهما بالنسبة إلى الأثر ، ان لم يكن ذلك خسارة بكاملها ، إذا لم تعمل الأطراف في الاتفاقية على ضمان أن تكون هذه الإجراءات بالفعل تجرى في سياق تحقيق أهداف عام ٢٠١٠ .

٨- مع أن تنفيذ الاتفاقية قد سجل نجاحات ملموسة خلال السنوات العشر الماضية ، إلا أنه من الصعوبة تقييم شامل ، إن وجد ، لآثار هذه المنجزات بالنسبة إلى معدلات خفض خسارة التنوع البيولوجي . لذلك فمن المرتقب أن تعزيز آليات الرصد والاستجابة القائمة التي تدعمها أدوات التقييم المبتكرة من شأنها أن تعمل على تعزيز خلق نوع من المعلومات التي استناداً لها يمكن بناء عمليات تقييم منسجمة وشاملة لفعالية التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية.

باء- جوانب الضعف والفروقات في الآليات القائمة للتقييم وتقديم التقارير

١- التقارير الوطنية

٩- تعتمد مهمة تقييم وضع تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني لتقديم المعلومات من جانب الأطراف حول الأنشطة المحددة التي قامت بها بهدف تحقيق أهدافها . وتنص المادة ٢٦ من الاتفاقية على إطار قانوني في طريقة تقديم التقارير الوطنية ، والمقصود منها ، ضمن أمور أخرى ، تحديد الإلتزامات التي يتم الوفاء بها ، والتي لا يتم الوفاء بها ، والعراقيل والقيود التي تتم مواجهتها والأولويات للعمل في المستقبل .

١٠- بالإضافة إلى التقارير الوطنية ، يطلب إلى الأطراف أيضاً تقديم تقارير مواضيعية حول مسائل وضعت في جداول زمنية للنظر فيها بتعمق في الاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف . وأصدر مؤتمر الأطراف أيضاً توجيهاً إلى الأطراف في مقررات أخرى حول المزيد من المعلومات التي يجب أن تندرج في التقارير الوطنية حول المسائل المحددة .

١١- أن طـــريقة تقديم التقارير الوطنية هي بذلك آلية استجابة هامة مركزية بالنسبة إلى التقييم الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية . وبالرغم من الاعتراف الواسع والقبول لهذا الدور الأساسي ، فإن هناك عدد كبير من أصـــل ١٨٦ طـــرفاً في الاتفاقية مازالت تواجه العراقيل في إعداد وتقديم تقاريرها الوطنية والمواضيعية ذات الصـــلة . ويصـــل عـــدد الأطـــراف التي ينبغي لها أن تقدم التقارير الوطنية الأولى إلى ٥٨ ، في حين أن عدد الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية الثانية يصل إلى اقل من نصف (٨٤) مجموع الأطراف المتعاقدة وذلك في شـــهر تشـــرين الثانـــي/نوفمبر ٢٠٠٢ . أما الاستجابة إلى التقارير المواضيعية فهي منخفضةً أكثر إذ يصل إلى المعـــدل الجاري لتقديم التقارير إلى ٢٨ في المئة أو أقل . وبذلك فإن المعلومات المتوفرة قد تكون كافية لإعطاء فكرة شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية .

١٢- تشمل الأسباب التي قدمتها الأطراف لعدم التقديم أو لتقديم التقارير الوطنية والمواضيعية المتأخر ، ضمن أسباب أخرى ، هو عدم وجود مقدرة وموارد على المستوى الوطني للوفاء بإلتزامات تقديم التقارير ولاسيما تجاه متطلبات تقديم التقارير المتنافسة لاتفاقيات إقليمية وعالمية أخرى تعادلها من حيث الأهمية .

١٣- وهناك مشكلة إضافية بالنسبة إلى طريقة تقديم التقارير تتعلق بشكل ونوعية المعلومات المدرجة في التقارير الوطنية والمواضيعية . أما محتويات التقارير فهي نوعية إلى حد كبير وفي بعض الحالات محتويات خاصة . أما الأشكال القائمة للتقارير الوطنية والمواضيعية ، مع أنها تحسنت بشكل ملموس بالمقارنة إلى الأشكال السابقة ، فإنها لا تنص على تقديم بيانات كمية تتعلق بالوقت ومؤشرات يمكن قياسها التي من شأنها تخويل تقديم الاتجاهات في تحقيق أهداف الاتفاقية .

١٤- بالإضافة إلى ذلك ، فإن المعلومات المدرجة في التقارير الوطنية لا تفرق في مجال خصائص الإجراءات التي يتخذها الأطراف كما أنها لا تسمح بتقييم القيمة العملية والآثار لهذه الإجراءات . وهذا ما يجعل طريقة تقديم التقارير الوطنية غير كافية بالنسبة إلى تقييم فعالية طريقة التنفيذ الإجمالية . واعترافاً بالعدد المحدود للتقارير الوطنية والمواضيعية المتوفرة ، تواصل أمانة الاتفاقية ، كما هو مطلوب بمقررات مؤتمر الأطراف ، إلتماس الأطراف وتشجيعهم على تقديم تقاريرهم الوطنية و/أو تقديم الأسباب الآيلة إلى عدم تقديم هذه التقارير أو تقديمها في وقت متأخر . وبذلت الأمانة أيضاً الجهود الملموسة للمزيد من تحسين تصميم واشكال التقارير اللاحقة بهدف خفض عبء التقارير إلى حده الأدنى دون المساس بنوعية المعلومات الواجب إدراجها في التقارير .

١٥- رغم الصعوبات والعقبات المذكورة أعلاه ، فإن طريقة تقديم التقارير الوطنية مازالت المورد الأكثر توفراً للمعلومات حول وضع تنفيذ الاتفاقية في البلدان التي قدمت تقاريرها الوطنية والمواضيعية ذات الصلة .

٢- *الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي*

١٦- تتطلب المادة ٦ من الاتفاقية أن تقوم الأطراف بإعداد استراتيجيات وخطط أعمال وطنية للتنوع البيولوجي وتنسيق التنوع البيولوجي في جميع القطاعات . وبالفعل فإن إعداد واعتماد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي هو أساس العمل الوطني لتنفيذ الاتفاقية . وتعكس الاستراتيجية الوطنية كيف ينوى البلد أن يفي بأهداف الاتفاقية في ضوء ظروفها المحددة ، كما تشكل خطط العمل ذات الصلة تسلسل الخطوات التي يجب القيام بها للوفاء بتلك الأهداف .

١٧- غير أن إعداد هذه الاستراتيجيات قد واجه ايضا بعض العقبات . ويبلغ عدد الاستراتيجيات التي تم إعدادها ٩١ ، وجرى تقديم ٨٤ منها إلى الأمين التنفيذي بشكل نهائي أو بشكل مشروع . وكما هو الحال في التقارير الوطنية والمواضيعية ، فإن هذا العدد هو غير كاف بشكل واضح لإعطاء تقييم شامل للتقدم المحرز ، والقيود والمسائل الناتجة في تنفيذ أهداف الاتفاقية .

١٨- تتعلق المشكلة الأكثر أهمية بالصعوبات التي يمكن أن تواجهها الأطراف في التنفيذ الفعلي للاستراتيجيات وخطـــط العمل بعد اعتمادها . ولا يعرف مدى ومستوى تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وعلى علاقتهما بالدعم المالـــي مـــن الآلية المالية . ومن الممكن كلياً أن معظم الاستراتيجيات وخطط العمل من الأطراف التابعة للبلدان

النامـــية ســـوف تبقى غير منفذة نظراً لعدم وجود الموارد المالية الكافية ، والتي بدورها سوف تعمل على التأثير على مدى تحقيق التقييم الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني . وسوف تكون الآلية المالية للاتفاقية هي الوثيقة المختارة لتناول هذه المشكلة في بادئ الأمر ، لاسيما في البلدان النامية . وتستمر الأمانة في تشجيع الأطراف على الحصول على الدعم الإضافي من الموارد الأخرى ، بما في ذلك السعي إلى الحصول على عوامـــل المساندة من الموارد الداخلية لتناول هذه المشكلة والمشاكل الأخرى ذات الصلة التي من شأنها أن تؤثر على إمكانيات الأطراف للقيام بواجباتها وإلتزاماتها .

٣- *دراسات الحالة*

١٩- أن تجميع وتحليل دراسات الحالة هي اساسية بالنسبة لعدة مجالات من عمل الاتفاقية . ولهذه الغاية ، فإن عدد من المقررات لمختلف الاجتماعات مؤتمر الأطراف تستدعى إعداد وتقديم دراسات الحالة حول أفضل الممارسات والدورس المكتسبة بموجب المجالات المواضيعية والمسائل المتشعبة للاتفاقية (المقـــــــررات ٣/٥ ، ٥/٥ -٨ ، ٢٤/٥ ، ١٣/٦) . وأيضاً ضمن إطار منهج النظام الإيكولوجي (المقرر ٧/٤) .

٢٠- بالرغم من هذه النداءات والإشارات المتعددة في مقررات مؤتمر الأطراف ، إلى جانب التبليغات اللاحقة من الأمين التنفيذي بتذكير الأطراف لإدراج بعض دراسات الحالة في تقاريرها الوطنية ، فإن التقارير المتوفرة تشير إلى أن هذه المعلومات لم يتم تقديمها بشكل مصمم بإنسجام ، وينبغي أن تقدم العديد من الأطراف التقارير حول هذا الموضوع .

٤- *سلسلة تقارير الطابع العالمي للتنوع البيولوجي*

٢١- تمثل سلسلة *تقارير الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* مصدراً هاماً أخر للمعلومات حول وضع تنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية . وصدر التكليف بإنتاج هذه السلسلة من التقارير عن الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف ، الذي عقد عام ١٩٩٥ ، والذي استدعى إعداد تقارير دورية حول التنوع البيولوجي (*الطابع العالمي للتنوع البيولوجي*) . واستجابة لهذا النداء ، بادرت الأمانة بعملية لإنتاج النسخة الأولى من تقرير الطابع العالمي للتنوع البيولوجي ، الذي نشر فيما بعد عام ٢٠٠١ .

٢٢- تمثل النسخة الأولى من *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* المحاولة الشاملة الأولى لغاية الآن للحصول على وضع التنوع البيولوجي وحالة تنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية . وهو التقرير الأول في سلسلة يقصد منها مساعدة صانعي السياسة والمعنيين الآخرين تقييم التقدم ، وتحديد العوائق للتنفيذ والمساعدة في إعداد الطريقة المستقيمة نحو الوفاء بأهداف الاتفاقية . ثم *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* ليس بتقييم جديد لحالة واتجاهات التنوع البيولوجي العالمي ، ولكنه يعتمد على عمليات التقييم القائمة بغية بيان أهمية المسألة المتعلقة بخسارة التنوع البيولوجي وكيف يمكن للاتفاقية أن تسعى لتناول هذه المسائل ، التي بواسطتها تقدم الأساس للتنمية المستدامة .

٢٣- طلب مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس وفي مقرره ٢٥/٦ ، أن يستمر بإعداد *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* كتقرير دولي حول التنوع البيولوجي وتنفيذ الاتفاقية ، وأن يتم إعداد النسخة الثانية من *الطابع العالمي*

للتنوع البيولوجي ليتم نشرها عام ٢٠٠٤ ، بحيث تستند إلى معلومات ترد في التقارير الوطنية الثانية ، والتقارير المواضيعية حول البنود ليتم النظر فيها بتعمق في اجتماعيها السادس والسابع ، وعلى استعراض التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي سيتم القيام بها عام ٢٠٠٣ .

٢٤- تكمن قوة *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* في تجميع المعلومات من مجال واسع من المصادر بما في ذلك التقارير الوطنية والمواضيعية إلى جانب عمليات التقييم الأخرى ذات الصلة الوطنية والدولية للتنوع البيولوجي (المركز العالمي لرصد الصيانة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعة وغيرها) واستعمال ذلك في تقديم فكرة واسعة عن حالة التنوع البيولوجي وتنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. غير أن لهذا المنهج بعض الضعف المحتمل الذي ينتج من العدد غير الكافي من التقارير الوطنية والمواضيعية والنوعية غير الكافية للمعلومات الواردة في هذه التقارير . وسوف يعمل أي ضعف في طريقة تقديم التقارير الوطنية ، كما ذكر أعلاه ، على التأثير على عملية الإنتاج لتقييم *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* . ومن الحيوي أن يتم تعزيز طريقة تقديم التقارير الوطنية لضمان الإتاحة الآنية للمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها ومقارنتها والتي تعمل على الإسهام في تقييم *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* كآلية لا يمكن الاستغناء عنها لتقديم التحليل الشامل لحالة تنفيذ الاتفاقية على مختلف المستويات .

جيم - جهود التنسيق

٢٥- تفرض كل اتفاقية من مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي* متطلبات لتقديم التقرير حول الأطراف في هذه الاتفاقية كما تعمل على خلق الحاجة الهامة للمعلومات من جانب الأطراف في تلك الاتفاقيات . وقد يؤدي الوفاء بهذه المتطلبات إلى وضع عبء ملموس على الحكومات ، لاسيما تلك الحكومات ذات الموارد المحدودة .

٢٦- بالإضافة إلى ذلك هناك أيضاً مخاوف من عدم استخدام القيمة الكاملة لتلك المعلومات التي جرى تجميعها من خلال عمليات تقديم التقارير الوطنية ، وذلك نظراً لعدم وجود مجالات المقارنة وإلى حد ما نظراً إلى أن طرق الحصول على تلك المعلومات محدودة . غير أن هذه المسألة قد حصلت على اهتمام كبير ، وأما عدد مقررات مختلف الاتفاقيات التي قد أيدت التوصيات لاستنباط وإعداد آليات فمن شأنها أن تسمح بإنسجام وتنسيق مختلف عمليات تقديم التقارير .

٢٧- طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ١٩/٥ ، إلى الأمين التنفيذي المضي قدماً بالمزيد من إعداد وتنفيذ مقترحات لتنسيق تقديم التقارير الوطنية ، وذلك بالتعاون مع أمانات الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وعمل المقرر ٢٥/٦ ، على المزيد من تعزيز هذا الموقف ، والذي شجع فيه مؤتمر الأطراف على الاستمرار بتقديم الجهود الهادفة إلى تنسيق وإنسجام التقارير مع الاعتراف بالحاجة إلى ضمان الإ يؤثر ذلك على قدرة

---

* الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، والاتفاقية المتعلقة بالإتجار الدولي بالأجناس الواقعة تحت الخطر من المجموعات البرية الحيوانية والنباتية، والاتفاقية للحفاظ على الأجناس المهاجرة من الحيوانات البرية ، والاتفاقية حول الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خاصة مثل موائل الطيور المائية (رامسار، إيران ١٩٧١) ، والمنظمة العالمية للتراث .

مؤتمر الأطراف على تعديل إجراءات تقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية بغية تحسين الوفاء باحتياجات الأطراف .

٢٨- استجابة إلى هذه الطلبات قام المركز العالمي لرصد الصيانة ، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، بمحاولة تحديد الفرص لتنسيق إدارة المعلومات بين الاتفاقيات الخمس . وبصورة خاصة كان تركيز هذه النشاطات على إعداد مناهج عملية لتحسين فعالية وكفاءة جمع المعلومات وتناولها وتوزيعها وتقاسمها .

٢٩- كانت النتيجة الرئيسية لجهود المركز العالمي لرصد الصيانة هو مشروع خطة عمل مع توصيات تفصيلية ومقترحات بمشروعات تمثل التدرج المنطقي من التقييم النظري للصعوبات التي تواجهها الحكومات الوطنية وامانات الاتفاقيات متعددة الأطراف للبيئة هي اختبار وتنقيح المفاهيم والإجراءات بشكل عملي أكثر وبالتالي تنفيذ هذه المفاهيم والإجراءات الأكثر إنسجاماً وتنسيقاً .

٣٠- بصورة خاصة ، تغطي مقترحات المشروعات الواردة في مشروع خطة العمل مثل هذه المواضيع الهامة كالتقارير الوطنية إلى الاتفاقيات العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وتنسيق ودمج إدارة المعلومات ، وتحسين الصلات المؤسسية ، والإجراءات المساندة . ويتطلب التنفيذ العملي للأنشطة والمشروعات المقترحة في بادئ الأمر حشد وتخصيص الموارد المالية والبشرية (وفي بعض الحالات بناء القدرات) لإعداد إجراءات جديدة أو تغير وتنقيح الإجراءات القائمة ، حسب الملائم . وفي حين ينبغي أن تؤدي المناهج المندمجة بشكل أفضل إلى وفورات على مدى طويل ، فسوف تدعو الحاجة على المدى القصير إلى الموارد لتحقيق هذا الدمج في المستقبل.ومن المتوقع أنه بعد تحقيق درجة معينة من الإنسجام والتنسيق وتضافر الجهود ، فإن المحسنات والمنافع بالنسبة إلى جميع المعنيين على مدى متوسط ومدى طويل ستزيد عدة مرات الاستثمارات الأولية للموارد .

دال- استعراض طرق التقييم بموجب الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي المشابهة والخبرات

٣١- يعمل المرفق بهذه المذكرة على استعراض الإجراءات القائمة والممارسات والخبرات للاتفاقيات الأخرى الرئيسية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لاسيما من حيث الطرائق التي قد تكون موجودة لتقييم تنفيذ اتفاقياتها وخططتها الاستراتيجية المعنية . ويكون التركيز بصورة رئيسية على ما يلي :

(أ) تطور الخطط الاستراتيجية المعنية لهذه الاتفاقيات إلى جانب فعاليتها أو عدم وجود مثل تلك الفعالية ؛

(ب) طرق تقديم التقارير القائمة كأدوات إدارة لرصد الإداء والمنجزات والامتثال لمتطلبات تقديم التقارير ؛

٣٢- يعطي الاستعراض الأمور المشابهة والدروس التي يؤخذ منها بعض النقاط الهامة لصياغة مجموعة من التوصيات التي تؤدى عندئذ إلى التقييم الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية .

ثالثا- الخيارات والمناهج المحتملة للتقييم

ألف- المبادئ الرئيسية

٣٣- المقصود من خيارات التقييم المقترحة الواردة في الأقسام التالية هو لتوجيه إعداد الطرائق والأدوات لتحديد حالة تنفيذ الاتفاقية ، على أكبر قدر ممكن من التنظيم والموضوعات ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار جميع جوانب عملية التنفيذ وفعاليتها وآثارها . وتتعلق خيارات التقييم هذه بالمنجزات والنتائج وليس بتقديم المنافع . وهذا هو المبدأ الرئيسي الذي يساعد على وضع خيارات التقييم المقترحة في سياق بيان حالة التقدم نحو تحقيق هدف عام ٢٠١٠ . غير أنه يرد وصف المبادئ الإضافية هنا للمساعدة في توجيه المزيد من النظر في خيارات التقييم المقترحة وتنفيذها العملي .

(أ) تحتاج خيارات التقييم المقترحة إلى دمجها في عملية تنفيذ شاملة من إجل الاتفاقية ، وذلك في أول فرصة ممكنة . وبصورة خاصة تحتاج هذه الخيارات ان يتم دمجها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ، وعلى مستويات أقل من ذلك ، في عناصر رئيسية لبرنامج العمل المواضيعية والمتشعبة . وسيكون تحقيق فعاليتها وآثارها المحتملة أفضل إذ دمجت خيارات التقييم بأهداف الخطة الاستراتيجية وأهداف برنامج العمل الجاري ؛

(ب) يحتاج تطبيق خيارات التقييم المقترحة إلى إدراج اشتراك مجال واسع من المعنيين على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ، وذلك إلى الحد الممكن . والحسنات والمنافع الواضحة استخدام هذا المنهج تشمل ، ضمن أمور أخرى زيادة مستويات الإلتزام والإسهام في طريقة التقييم وبشكل أكثر تحديداً ، تنسيق أفضل لمجال واسع من المنجزات والمفاهيم والمخاوف والتوصيات وسوف يكون توقع كل هذه الأمور منعكساً بشكل أفضل في نتائج عمليات التقييم . ويعمل هذا المنهج أيضاً على ضمان أن تكون الطريقة مفهومة أكثر ، وتنشط قبول المعنيين لنتائج التقييم ، وتعمل على زيادة احتمال نجاح استخدام هذه النتائج . وفي هذا الصدد ، يجب أن تكون خيارات التقويم المقترحة وتطبيقاتها تهدف إلى أبعد من المؤسسات الرئيسية للأطراف ولكن يجب أن تشمل أيضاً مشاركين أخرين على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ؛

(ج) هناك منهج واحد أو طريقة واحدة التي من شأنها أن تعمل على تحقيق نتائج التقييم المرغوب فيها بحد ذاتها . وهناك منهج مقترح وهو استخدام الجمع بين مختلف خيارات التقييم ، في حين يتم الاعتراف بأن بعض جوانب طريقة التنفيذ للخطة الاستراتيجية وبرامج العمل التي قد يكون لها خصائص فريدة ، وبالتالي متطلبات فريدة للتقييم . وفي هذا الصدد ، فإن استعراض محسنات والقوة المقارنة للعناصر الفردية والعناصر بمجموعها لخيارات التقييم المقترحة سوف تساعد على تحديد أفضل منهج ملائم لاستخدامه . لذلك ينبغي أن تكون خيارات التقييم المقترحة مرنة بشكل كاف وديناميكية لكي تستجيب إلى مختلف احتياجات وأولويات طريقة التنفيذ للاتفاقية والخطة الاستراتيجية ؛

(د) ينبغي أن تكون خيارات التقييم المقترحة أبعد من تقييم التقدم المحرز والمنجزات وينبغي أن تكون مبتكرة في التوصية بإجراءات واقعية وعملية في سياق تحقيق هدف عام ٢٠١٠ . لذلك ينبغي أن يتم تصميمها وتطبيقها بحيث تؤدى إلى إجراء حقيقي .

باء- مدى خيارات التقييم للنظر فيها

٣٤- بمـــا أن الخطة الاستراتيجية تقدم إطاراً شاملاً بتنفيذ أكثر فعالية وأكثر إنسجاماً للاتفاقية ، فسوف تعمل على تنسيق وتطبيق خيارات التقييم المقترحة مع الأهداف الأربعة وهيكل الخطة الاستراتيجية ، مع اعتبار الحاجة إلـــى تقييم الإداء والتقدم المحرز . ونظراً للطابع المعقد لطريقة تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية ، فإن صياغة إجراءات تقييم تفصيلية ومناهج ينبغي أن تنظر في مجموعات التقييم التالية الواضحة والمتعلقة بعضها ببعض :

(أ) حالة واتجاهات التنوع البيولوجي بما في ذلك الضغوط والآثار والاستجابات ؛

(ب) حالة متابعة مقررات مؤتمر الأطراف ؛

(ج) حالة تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية ؛

٣٥- تتطلب كل من هذه المجموعات مجموعة محددة من أدوات التقييم التي ينبغي أن تكون مرنة بشكل كاف للوفـــاء باحتياجات كل مجموعة وأولوياتها . ومع أن متطلبات المجال والتركيز والبيانات قد تكون مختلفة بالنسبة لكل من هذه المجموعات ، فينبغي إلا ينظر إلى تقييمها على أنها منفصلة ومميزة ولكنها مناهج متكاملة مع كل من " مجموعة البناء " المساهمة والمطلوبة لبناء صورة مركبة للوضع الشامل لتنفيذ الاتفاقية ، والأهم من ذلك ، التقدم المحرز في المضى نحو الهدف المحدد لعام ٢٠١٠. وفيما يلي تفاصيل خيارات التقييم للمجموعات الثلاث .

١- استخدام المؤشرات كأدوات رئيسية للتقييم

٣٦- بشـــكل عـــام ، تمثل المؤشرات أداة رئيسية في الإدارة الاستراتيجية والبرامجية الموجهة نحو النتائج . وتعطـــي هذه المؤشرات الدلالة على التغير والاتجاهات في التنفيذ إلى جانب التقدم المحرز بالنسبة إلى مجموعة الأهـــداف والأغراض . وبالنظر إلى مختلف المتطلبات لكل من هذه المجموعات بالتقييم ، يقترح هنا مجموعتان للمؤشرات كما يلي :

(أ) *حالـــة المؤشـــرات واتجاهاتها* . كما يدل عليه الأسم فإن هذه المجموعة من المؤشرات ستكون عملـــية فـــي تقيـــيم حالـــة واتجاهات التنوع البيولوجي بما في ذلك ، الضغوط والأسباب الأصلية لخسارة التنوع البيولوجـــي ، إلى جانب استجابات السياسة والاستجابات المؤسسية . وهذا التقييم ، الذي يستند إلى إطار القيادة – الضغوط – الحالة – الأثر – الاستجابة ، سوف يكون مفيداً بالنسبة إلى تقديم تحليل شامل لمعدلات خسارة التنوع البيولوجي وبذلك ، ينتج عن ذلك ، تقييم أثر الاتفاقية في خفض معدلات الخسارة ؛

(ب) *مؤشـــرات الإداء* .تركـــز هذه المجموعة من المؤشرات بصورة خاصة على إداء الأطراف . وتستعمل العبارة " الإداء " هنا لتشمل فعالية التدابير والإجراءات ذات الصلة التي اتخذها الأطراف لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية ومتابعة مقررات مؤتمر الأطراف ؛

٣٧- ينبغـــي الا ينظر إلى التمييز على أنه فصل المناهج ولكن كتوجية إلى صياغة الأنشطة التفصيلية لإعداد قائمـــة شـــاملة للمؤشرات . لذلك ، فمن المرتقب أن يعمل تطبيق مزج متوازن بشكل جيد لمجموعتي المؤشرات

علـــى تخويل الأطراف كقياس التقدم نحو تحقيق " خفض ملموس في المعدلات الجارية لخسارة التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠"

٣٨- أن إعـــداد المؤشـــرات ليس بجديد بالنسبة إلى عملية الاتفاقية ، وكان العمل حول هذا الموضوع جارياً بالنسبة لمختلف مقررات مؤتمر الأطراف . لذلك ينبغي أن يستند المنهج المقترح إلى العمل الجاري كما ينبغي أن يؤخـــذ فـــي الاعتـــبار مخـــتلف المبادرات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني في إعداد مؤشرات التنوع البيولوجي .

٣٩- يشـــترك عدد من الأطراف وبعض المنظمات الإقليمية (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بشكل نشـــط فـــي المزيد من العمل على إعداد المؤشرات التي يكون معظمها قابل للتطبيق في سياق مقررات مؤتمرات الأطـــراف . وتـــدل المـــناهج التي يجرى اعتمادها والنظم التي يجرى إعدادها على أن الأطراف على مستويات مختلفة في إعداد مؤشرات التنوع البيولوجي ، كما يبدو أن القوة الفاعلة الرئيسية لهذا العمل تتغير من طرف إلى أخر . وهناك حالات تكون فيها العملية موجهة نحو الأولويات الوطنية أو هي جزء من المبادرات ذات الصلة مثل التبلـــيغ عـــن حالـــة البيئة . وفي حالات أخرى ، يجرى إعداد المؤشرات استجابة إلى متطلبات محددة لاتفاقات واتفاقيات أخرى .

٤٠- لذلـــك يـــبدو أن هناك كمية ملموسة من المعلومات والعمليات التي تم إعدادها والتي من شأنها أن تخدم كأساس لإعداد قائمة أكثر شمولاً من المؤشرات التي تحيط بالمجموعتين المقترحتين (مؤشرات الحالة والاتجاهات إلـــى جانب مؤشرات الإداء) . وبالإضافة إلى ذلك نتج عن العمل الجاري مجموعة من مشاريع مبادئ توجيهية لإعداد برامج الرصد على المستوي الوطني واختيار المؤشرات . وبالرغم من أن مشاريع المبادئ التوجيهية هذه قـــد تم إعدادها بصورة خاصة لمساندة مؤشرات الحالة والاتجاهات ، فقد تمت صياغتها بشكل يمكن معه تطبيقها بالنسبة إلى إعداد مؤشرات الإداء .

٤١- أن الأمانـــة ، مـــن خـــلال فـــريق خـــبراء معني بالمؤشرات ، قد بذلت الجهود الملموسة في الأعمال التحضـــيرية حـــول إعـــداد وتطبيق مؤشرات الحالة والاتجاهات لرصد وتقييم حالة واتجاهات التنوع البيولوجي والضغوط والأسباب الأساسية لخسارة التنوع البيولوجي إلى جانب استجابات السياسة والاستجابات المؤسسية التي تمـــت المـــبادرة بهـــا وجرى تطبيقها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي . وينبغي استخدام الأساسات التي وضـــعتها العملية التحضيرية كأساس للقيام بالأنشطة الإضافية التي تهدف إلى تحديد مؤشرات الإداء وإعدادها ، لتكون بمثابة أداة في تقييم إداء الأطراف في تنفيذ الاتفاقية .

٤٢- نظراً للزخم الناتج من العمل الجاري ، والديناميكية التي أعدها فريق خبراء المؤشرات ، ومع الأخذ في الحســـبان المـــنافع من تطبيق وفورات الحجم إلى جانب ما يجب أن يقوم به هذا الفريق لإتمام مهامه ، فقد يكون هناك خيار واحد وهو تنسيق إعداد مؤشرات الإداء .

٤٣- بعـــبارة عملية ، يمكن أن يقوم فريق الخبراء المعني بالمؤشرات بإعداد إطار واسع لاختيار المؤشرات التـــي ستســـتجيب إلى احتياجات وأولويات أعمال المؤشرات الجارية المتعلقة بمختلف مقررات مؤتمر الأطراف

ومقررات الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وتوصياتهما من جهة ، والجهود المطلوبة لإعداد الطرائق الملائمة لتقييم أكثر فعالية لتنفيذ الاتفاقية من ناحية أخرى . وجمع قيمة ونتائج المنهجين ضمن إطار واسع موحد سيكون فعال بشكل خاص بالنسبة إلى التقدم المحرز في القياس نحو تحقيق الأهداف الموضوعة لعام ٢٠١٠ وما بعدها .

٤٤- ينبغي أن يعمل الإطار المقترح أيضا على تنسيق الطرائق الواقعية المطلوبة لتخويل الأطراف البدء بالعمل العملي بشأن اختيار وإعداد مؤشرات على المستوى الوطني حيث لا تكون موجودة أو تعزيز المبادرات القائمة لإعداد المؤشرات ، حيث يكون ذلك ملائماً . أما توقيت ذلك فهو حاسم جداً نظراً للحاجة إلى إعطاء فكرة واضحة عن التقدم نحو تحقيق هدف عام ٢٠١٠ . لذلك ينبغي أن ينظر فريق الخبراء في صياغة ودمج خطة عمل ملائمة لإعداد المؤشرات بتوقيت واضح وعلامات بارزة واضحة لتوجيه الأطراف في عملهم الخاص بإعداد المؤشرات .

٤٥- بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يعمل الإطار المقترح على دمج أنشطة التخويل الملائمة ، بما في ذلك الحصول على الدعم المالي اللازم وتأمينه لتعزيز قدرات الأطراف على إعداد المؤشرات الملائمة دعماً لتقييم المجموعات الواسعة الثلاث الواردة في الفقرة ٣٤ أعلاه . غير أنه ينبغي الا يحول ذلك دون قيام الأطراف بالاستخدام الاختياري لموارد وممارسات إعداد المؤشرات الإقليمية والدولية القائمة ، إذ أن هذه من شأنها أن تعمل على خفض التكاليف المتعلقة بإعداد المؤشرات على المستوى الوطني وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يعمل الإطار على دمج عناصر من شأنها أن تتناول مسائل تقديم التقارير بما في ذلك الأشكال والتوقيت وعملية الاستعراض والاعتماد والتطبيق ودمجها في الجهود الوطنية والتقييم والاستجابة حول الآثار وبذلك تكمن الملاءمة بالنسبة إلى الوفاء بأهداف عام ٢٠١٠ وما بعد .

٤٦- سوف يكون التنسيق الشامل على المستوى العالمي حاسماً بالنسبة إلى نجاح هذه الجهود . ففي حين سوف تبقى مسائل السياسة المتعلقة بمتابعة ورصد التقدم المحرز في إعداد المؤشرات من مسؤوليات الهيئة الفرعية ، فقد يرغب اجتماع ما بين الدورات في التوصية بتوسيع تكليف فريق الخبراء الحالي ليتناول الجوانب التقنية لعمل المتابعة لاسيما التطبيق العملي للمؤشرات المحددة على المستوى الوطني . وبهذا الصدد ، فإن الإطار الزمني لهذه المسؤوليات الإضافية ينبغي لذلك أن يكون داخلاً ضمن خطة العمل المقترحة لإعداد المؤشرات .

٤٧- من المرتقب أن تعمل التقارير الوطنية والمواضيعية بمثابة أفضل القنوات الملائمة للإبلاغ عن حالة تطبيق ودمج المؤشرات المحددة في البرامج والمبادرات القطاعية ذات الصلة إلى جانب الآثار قد تنشأ عن هذه الجهود . لذلك ينبغي أعطاء الاعتبار إلى تنقيح الأشكال القائمة للتقارير الوطنية والمواضيعية للوفاء بمتطلبات تقديم التقارير حول المؤشرات ، لاسيما من حيث تعلقها بالإداء والحالة والاتجاهات في المجموعات الثلاث التي جرى وصفها أعلاه .

٤٨- نظراً إلى القيمة المرتبطة بإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، ينبغي إعطاء الاعتبار أيضاً إلى استخدام هذه العملية كوسيلة هامة في دمج المؤشرات في عمليات وطنية وبرامج

قطاعية . أما التقارير الوطنية حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي فينبغـــي أيضـــاً أن يكون بمثابة آليات طويلة الأمد للاستجابة إلى التقارير للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية وخطة العمل إلى أبعد من هدف عام ٢٠١٠ .

٢- *تعزيز عمليات تقديم التقرير وإسهامها في تقييم الاتفاقية والخطة الاستراتيجية*

٤٩- أن النظرة العامة التفصيلية لعمليات التقارير الجارية (راجع القسم الثاني أعلاه) تلقي الضوء على قيمة عمليات تقديم التقرير كآليات لا يمكن الاستغناء عنها لإقامة عمليات تقييم ذاتية لعملية التنفيذ التي من خلالها يحدد الأطـــراف الإنجـــازات والمشـــاكل التـــي يجرى مواجهتها وتوثيقها ، وبذلك تقديم أساس لإعداد الأولويات في المستقبل .وهناك عدد من المشاكل المتعلقة بعملية تقديم التقرير ، وبالرغم من الجهود التي بذلها مؤتمر الأطراف والأمانة لتناول هذه المشاكل من وقت إلى أخر ، مازال بعض الأطراف يواجه و/أو يعرب عن المشاكل في الوفاء بالـــتزامات تقديـــم الـــتقارير . ومما يذكر في أغلب الأحيان كعوائق رئيسية لعمليات تقديم التقرير هو النقص في الإرادة السياســـية والمقدرة على المستوى الوطني ، وبالإضافة إلى ذلك فإن نوعية المعلومات الواردة في التقارير هي أيضا مصدر قلق بالنسبة إلى إعطاء الأساس لتقديم صورة شاملة لتنفيذ الاتفاقية .

٥٠- ومـــن الواضـــح فإن هذا المستوى من عدم الكفاية يجب تناوله كجزء من العملية برمتها لإعداد طرائق فعالـــة لتقيـــيم العملية في المستقبل . ومما تقدم ، فإن المجالات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل تشمل ، ضمن أمور أخرى *ما يلي :*

(أ) المـــزيد مـــن الجهـــود في تحسين عمليات تقديم التقارير الوطنية وبصورة خاصة ، الأشكال والخطـــوط التوجيهية للتقارير الوطنية والمواضيعية لضمان أن المعلومات الكيفية والكمية ترد في التقرير لضمان عملـــيات التحلـــيل للبيانات في سلسلة زمنية وتقديم الاتجاهات في حالة التنوع البيولوجي ، وبذلك أثر الإجراءات التي اتخذها الأطراف لتنفيذ أحكام الاتفاقية والخطة الاستراتيجية ؛

(ب) تحديـــد ودمـــج المؤشـــرات الملائمة للحالة والاتجاهات إلى جانب مؤشرات الأداء في أشكال الـــتقارير الوطنـــية والمواضيعية سوف يعزز من عملية تقديم التقارير الشاملة وبذلك يخول الأطراف القيام بتقييم أفضل للعملية التي تم تحقيقها في الوفاء بهدف عام ٢٠١٠ وما بعده . أن المنافع من تطبيق المؤشرات في عملية التقرير قد جرى تنسيقها بشكل جيد أعلاه .

(ج) الجهـــود الجاريـــة لإنســـجام وتنسيق مختلف عمليات تقديم التقارير للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجـــي هـــي ملائمة بصورة خاصة من حيث خفض عبء التقارير ، والتي يجب أن يتخطاها الأطراف إذا أرادوا المضي قدماً في الوفاء بإلتزاماتهم في تقديم التقارير . وينبغي أن يتم تشجيع جهود الإنسجام وتنشطيتها كما ينبغي أن يتم دمج تنفيذها في العملية برمتها لإعداد طرائق تقييم فعالة وأدوات للاتفاقية والخطة الاستراتيجية .

(د) ينبغـــي دمج المجموعة المقترحة لأنشطة الإنسجام بشكل كامل في برامج والمبادرات الوطنية الجاريـــة بغية حصولها على دعم مستوى السياسة اللازم لضمان تناول هذه الأنشطة والعمل بها . ومع أن الإرادة السياســـية لدعـــم الإنســـجام في عمليات التقرير تبدو أنها موجودة بصورة خاصة على المستوى العالمي ، ينبغي

إعطـــاء الاعتـــبار إلـــى إعداد مناهج ناشطة لضمان الإلتزامات على المستوى الوطني التي تفوق الدعم السياسي لجهود الإنسجام .

(هـ) أن تـــناول مسألة النقص في التقارير الوطنية يشكل عاملاً حرجاً في النجاح لأي جهود تهدف إلـــى إعـــداد طرائق فعالة للتقييم وأدوات للاتفاقية والخطة الاستراتيجية . وإذا أخذنا بالخبرات الماضية ، فإن أي مـــبادرات يجـــرى تصـــميمها لتعزيز قدرات تقديم التقارير الوطنية سوف يحتاج إلى تطبيق مناهج مبتكرة أكثر لضـــمان أن الأنشـــطة الضرورية للمقدرة هي موجودة ، لاسيما بالنسبة إلى الأطراف في البلدان النامية . وهناك فرص لتقييم الموارد من الآلية المالية للاتفاقية ، غير أن المحاولات السابقة (والجارية للحصول على هذه الموارد لم تكن ناجحة دائماً بصورة خاصة ، وينبغي لذلك السعى إلى إيجاد مناهج بديلة بما في ذلك السعى إلى الحصول على الدعم وتآزر الجهود من الموارد الداخلية للأطراف ؛

(و) أن إدخـــال نجـــاح توثـــيق دراسات الحالة لعمليات التنفيذ في عملية تقديم التقرير ، هي بمثابة أدوات قـــيمة فـــي إعادة توجيه الأنشطة في المستقبل ، وتقييم الفرص لإعادة تطبيقها في مجالات أخرى ، وإعادة تقيـــيم الأهـــداف وإعـــداد أولويات جديدة للعمل . لذلك ينبغي المزيد من تنشيطها في جميع المجالات المواضيعية والمجالات المتشعبة لبرامج العمل والخطوط التوجيهية لإعدادها وصياغتها في ضوء الحاجة إلى التقدم في العملية نحو الوفاء بهدف عام ٢٠١٠ ؛

(ز) عند اعتماد الخطة الاستراتيجية ركز مؤتمر الأطراف بشكل خاص على الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي كأحدى الآليات الأساسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية . وبصورة خاصة فإن الهدف ٣ من الخطة يعترف بالاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي كأطار رئيسي لدمج مخاوف التنوع البيولوجي في قطاعات وطنية وخطط عبر قطاعية ، وبرامج وسياسات . والأنشطة لتعزيز دمج الجهود وعمليات تقديم التقارير حول حالة تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ستكون مفيدة بصورة خاصة في الإسهام في عملية التقييم الشاملة وبذلك جدول الأعمال العالمي للتنوع البيولوجي . أما الصعوبات التي حددها الأطـــراف فـــي إعداد والتنفيذ اللاحق للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي يجب تناولها بحيث تتمشـــى مع الأعمال المقترحة لتنشيط عمليات تقديم التقارير الوطنية والمواضيعية ، غير أن ذلك يحتاج أي يكون بطريقة متكاملة .

(ح) طلـــب مؤتمـــر الأطـــراف فـــي اجـــتماعه الخامس ، في مقرره ٢٠/٥ ، إلى الأطراف القيام باســـتعراض الـــبرامج الوطنية والاحتياجات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية ، وذلك على اساس طوعي . ومع أنه لم يتم مـــتابعة ذلـــك فـــي الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ، فإن عمليات الاستعراض الوطني للإداء لكل طرف من الأطـــراف ، وإذا تم بشكل موضوعي باستخدام المنهج المنسجم ، يمكن مع ذلك أن يكون أداة فعالة إضافية لكسب المعـــرفة حـــول التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية . وسوف تكون استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (أو عدم وجودها) عنصر هام في هذه العمليات للاستعراض . وإذا تذكرنا ذلك ، ينبغي أن تكون عمليات الاستعراض الوطنية للإداء نشطة بشكل فعال كما ينبغي إعداد الطرائق لأعمال المتابعة العملية ودعمها بشكل يتمشى مع تدابير الدعم المقترحة لدراسات الحالة .

(ط) سوف تستمر تقارير *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* أن تكون العنصر الأساسي لآلية التقييم لتنفيذ الاتفاقية نظراً لأثرها المميز في تقديم وصف متكامل عالمي استناداً إلى المعطيات الوطنية والإقليمية والتي تقدم التقييمات إلى *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* في وضع فريد للتأثير على إعداد السياسة بشكل ملموس للاتفاقية على المستوى العالمي . لذلك ينبغي تعزيز إنتاج سلسلة تقارير *الطابع العالمي للتنوع البيولوجي* وإلى المدى الممكن ، ودمج الفرص لإسهام أكبر للمعنيين لإعطاء الإسهام التمثيلي من جانب الأطراف في عملية التقييم برمتها . وعلى المدى البعيد ، فإن هذه المنهج سوف يعمل على ضمان أن تكون الأفكار الوطنية للأطراف والشركاء الرئيسيين الآخرين منعكسة بشكل كاف في سلسلة التقارير العالمية وأثرها المحتمل على جدول الأعمال العالمي للتنوع البيولوجي سوف يكون الانعكاس الصحيح لهذه الأفكار .

جيم- طرائق لتطبيق الخيارات والمناهج المقترحة للتقييم

٥١- أن إعداد الطرائق الفعالة والأدوات للتقييم المستقبلي للاتفاقية والخطة الاستراتيجية ضمن إطار مجموعة من الخيارات المذكورة أعلاه سوف يحتاج أن يجرى بطريقة متكاملة ، بدمج مختلف عناصر الخيارات المقترحة في حين القيام باستخدام اختياري للقدرات الفردية إلى جانب تحقيق الحد الأقصى من العائد من رأس مالها وآثارها الكلية . ويعتمد نجاح هذا المنهج على ضمان إرادة سياسية قوية ودعم من جميع الأطراف ولكن سوف لن يكون ذلك كافياً بحد ذاته . وسوف يحتاج المنهج المتكامل أن يضم الأعمال الحقيقية والواقعية لبيان التغير الرئيسي الذي يتم إلى أبعد من الدعم السياسي والإلتزامات . وإذا تذكرنا ذلك ، ينبغي إعطاء الاعتبار إلى إعداد مجموعة من *نماذج تقييم* ملائمة تصمم كل واحدة منها لتعمل كجزء أساسي في المجموعة المتكاملة مع احتفاظها بالمرونة الكافية للاستجابة إلى الاحتياجات المحددة وتناولها لجميع الجوانب الفردية لطرائق وأدوات التقييم المطلوبة .

٥٢- ينبغي أن يضم المنهج المتكامل أيضاً أنشطة تخويل ، بما في ذلك تطبيق الإجراءات المبتكرة لتنسيق الموارد الضرورية من المصادر الخارجية والداخلية إلى جانب تأمين الدعم لتعزيز المقدرة على المستوى الوطني حسب الملائم . وينبغي أن يعمل المنهج على تنسيق خطة عمل شاملة للتقييم المتكامل مع تحديد واضح لمراحل التنفيذ ومعطيات رئيسية ، وخطوط زمنية وعلامات بارزة للعناصر الرئيسية للنماذج المقترحة ضمن إطار خيارات التقييم المقترحة . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن يعكس المنهج التوازن في الإدوار والمسؤوليات بين المستويات الوطنية والدولية لكل مرحلة كما ينبغي أن يضمن أن تكون هذه الأدوار متساندة فيما بينها . ومع أن عام ٢٠١٠ هو علامة بارزة هامة في العملية برمتها ، ينبغي إعطاء الاعتبار لإعداد إطار زمني يمتد إلى أبعد من عام ٢٠١٠ وإلى المدى الممكن المحاولة في إعداد مجموعة من المعطيات الرئيسية تتمشى مع استضافة اجتماعات مؤتمر الأطراف في المستقبل (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ وما بعدها) بغية رصد التقدم إلى أبعد من هدف عام ٢٠١٠ .

رابعا- توصيات

٥٣- قد يرغب اجتماع ما بين الدورات أن ينظر في توصية مؤتمر الأطراف أن يعطي المزيد من الاعتبار في اجتماعه السابع للخيارات والمناهج المقترحة للتقييم كأساس للمزيد من إعداد التقييم في المستقبل للتقدم المحرز

فـــي تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية . وقد يرغب أيضاً أن ينظر في الاقتراحات التالية لإعمال المتابعة التي تؤدي إلى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف .

٥٤- بتوجـــية من اجتماع ما بين الدورات على أساس النظر في هذه المذكرة ، بإمكان الأمانة أن تقوم بإعداد إطـــار شـــامل لتوجـــيه تطوير طرائق وأدوات تفصيلية للتقييم لينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع . وينبغي أن يكون هيكل الإطار المقترح بحيث تعطى العناصر الرئيسية التالية الاعتبار التفصيلي .

(أ) فـــئات واســـعة للطـــرائق والأدوات الملائمة للتقييم ، والعلاقات ، والقدرات والإسهام لمختلف جوانب تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية ؛

(ب) تطبـــيق الطـــرائق والأدوات المحددة (النماذج) ، وآثارها المحتملة على عملية التقييم الشاملة ، وآليات الدعم (المالية وأنشطة التخويل ذات الصلة) ، والمسائل التشغيلية والإجرائية (الأطر الزمنية والمعطيات) وغيرها ؛

(ج) الترتيـــبات المؤسســـية (مؤتمـــر الأطـــراف ، مكتب مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، والاجتماعات ما بين الدورات ، وأفرقة الخبراء ، والأطراف ، والأمانة ، ألخ) ؛

(د) الـــتقـــدم نحـــو أهـــداف عام ٢٠١٠ و الآثار لقيام مؤتمرات الأطراف بالمزيد من النظر في المسائل ؛

(هـــ) المـــنظوريات بعـــد عـــام ٢٠١٠ وآثارها بالنسبة للأطراف والاتفاقية وجدول الأعمال العالمي للتنوع البيولوجي ؛

(و) إلتزامات الأطراف والشركاء الآخرين على المدى الفوري والمتوسط والمدى الطويل ؛

٥٥- مـــن المرتقـــب أن يقـــرر مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع التطور الفعلي والتطبيق الممكن لطرائق وأدوات التقييم التفصيلية ، وذلك استناداً إلى توصيات اجتماع ما بين الدورات .

المرفق

استعراض عمليات التقييم للاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخططتها الاستراتيجية ذات الصلة

ألف- الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي في الأجناس الواقعة تحت الخطر من المجموعات البرية النباتية والحيوانية -١٩٧٣

١- نشأت الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي للأجناس الواقعة تحت الخطر من المجموعات البرية النباتية والحيوانية من استعراض قام به الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف المتعلق بالاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي في الأجناس الواقعة تحت الخطر من المجموعات البرية النباتية والحيوانية (١٩٩٤) ، وبصورة خاصة لتقييم المدى الذي به حققت الاتفاقية أهدافها ، والتقدم المحرز منذ نشوء هذه الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي بالأجناس الواقعة تحت الخطر للمجموعات البرية النباية والحيوانية ، والأهم من ذلك ، لتحديد المواقف والمتطلبات اللازمة لتعزيز الاتفاقية وتقديم المساعدة إلى الخطة في المستقبل .

٢- أن الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي للأجناس الواقعة تحت الخطر من المجموعات البرية النباتية والحيوانية ، والتي جرى اعتمادها في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف (٢٠٠٠) ، تعطى البعد الاستراتيجي لهذه الاتفاقية حتى عام ٢٠٠٥ مع الهدف الشامل في تحسين عمل الاتفاقية بحيث تم الاتجار الدولي بالمجموعات البرية النباتية والحيوانية والذي يتم بشكل متزايد وبصورة منسجمة على مستويات مستدامة . ولتحقيق هذا الغرض ، تسرد الخطة الاستراتيجية سبعة أهداف خاصة للوفاء بمهمة الاتفاقية ، وتحديد الأغراض المحددة التي يجب تحقيقها للوفاء بهذه الأهداف . وبذلك تكون بمثابة وسيلة لتقديم التركيز الموحد إلى الأطراف في تنفيذها لهذه الاتفاقية وأيضاً بمثابة توجيه إلى مؤتمر الأطراف ، وللإلتزاماته وإلى الأمانة .

٣- أن الجانب الهام بصورة خاصة للخطة الاستراتيجية لاتفاقية الاتجار الدولي هو أنها تعتبر كوثيقة متغيرة بشكل مستمر وتبعاً لذلك ، يجب أن يستمر الأطراف في تغيير طريقة التقدم نحو الأهداف المحددة وتعديل الخطة على مر الزمن . وبالإضافة إلى ذلك تعطى الخطة الاستراتيجية أحكاماً لإعداد مؤشرات يمكن قياسها للإداء لكل من هذه الأهداف الرئيسية السبعة وذلك للمساعدة في تحديد التقدم نحو تنفيذها بشكل ناجح .

٤- في حين تقدم الخطة الاستراتيجية إطاراً فعالاً لتوجيه الاتفاقية حتى عام ٢٠٠٥ ، فإن تقديم الإطار ويتطلب إجراءات تفصيلية من جانب الأطراف والأمانة واللجان الدائمة الثلاث لمؤتمر الأطراف . واستجابة إلى ذلك أعدت اتفاقية الاتجار الدولي خطة عمل لتقديم تركيز أفضل بشأن هذه الإجراءات وأيضاً لتنسيق تنفيذها . ومنذ زمن ليس ببعيد ، قدم الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف توصيات حول المزيد من الأعمال على الخطة الاستراتيجية وخطة العمل ، بما في ذلك استعراض كامل لخطة العمل وتحديد التغيرات التي هي ضرورية إلى جانب إعداد أداة تقييم أو استراتيجية باستخدام مؤشرات الإداء لتقييم أنجازات أهداف الخطة الاستراتيجية .

٥- يقر مؤتمر الأطراف بالتقارير السنوية التي قام بتجميعها الأطراف على أنها " الوسيلة الوحيدة المتوفرة " لرصد تنفيذ الاتفاقية . وتنطبق التقارير على الخطوط التوجيهية القياسية التي تضمن المستوى المعين لنوعية

البيانات ، والمساعدة في إعداد التقارير وطرق التحليل واستخدام البيانات المجمعة من التقارير ، والحاجة لربط التقارير السنوية بالتقارير الأخرى ووسيلة لتحسين الامتثال لهذا المطلب الرئيسي للاتفاقية .

٦- بالرغم من القبول العالمي لطريقة تقديم التقارير على أنها ضرورية للتنفيذ الشامل للاتفاقية ولأن هذه الممارسة التي وضعت منذ اعتماد الاتفاقية ، مازال هناك عدد من المشاكل المتعلقة بإعداد وتقديم التقارير السنوية . ومازال يبدو أنه ينظر إلى تقديم التقارير كإلتزاماً ثقيل العبء وليس أداة نافعة للإدارة على المستوى الوطني إلى المدى الذي به لا يقدم بعض الأطراف تقاريرها السنوية أو أنها تقدم هذه التقارير بصعوبات وتأخيرات ملموسة . وفي ظل هذه الظروف ، ونقص مجموعة التقارير الكاملة لجميع الأطراف يجعل من الصعب القيام بتحليل شامل مقارن وتقديم صورة مركبة لحالة تنفيذ الاتفاقية ، والتطورات والاتجاهات الملموسة والمنجزات التي تم تحقيقها ، والفروقات التي يجب ملؤها ، والمشاكل ذات الأولوية التي يجب تناولها وتحديد الإجراء التصحيحي لتنفيذها في المستقبل . ولسوء الحظ فإن الإجراءات التسهيلية وإجراءات الغرامات التي جرى إدخالها على مر السنوات لن تتم إدارتها بحيث يجرى تقديم التقارير السنوية بشكل منسجم وآني وبنوعية جيدة .

٧- تبعاً لذلك ، تعتقد الأمانة أن هناك حاجة لتفكير جديد حول هذه المسألة ، لاسيما لتحديد وتحليل وتناول أسباب التقارير المتباينة . ومن المرتقب القيام باستعراض شامل لمتطلبات تقديم تقارير الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي سوف يعتمد على المبادرات المختلفة ودمجها والتي تم القيام بها لتنسيق طريقة تقديم التقارير وجعلها ذات معنى أكبر .

٨- يشير الاستعراض المذكور أعلاه أنه على الرغم من الوقت الرئيسي السابق في إعداد وتطبيق الخطة الاستراتيجية إلى جانب استعراض آلية تقديم التقارير ، فإن اتفاقية الاتجار الدولي بالأجناس الواقعة تحت الخطر لم تحرز المزيد من التقدم بالنسبة إلى بيان نجاح التدابير وكفاءتها والتي وضعت لتقييم التقدم في تنفيذ الاتفاقية . أن مجموعة الأهداف لعام ٢٠٠٥ يقترب بسرعة ويبقى أن يعرف كيف أو سوف تعمل الاتفاقية المعنية بالاتجار الدولي بالأجناس الواقعة تحت الخطر على البت بأنه قد حصلت بالفعل تغيرات هامة لضمان أن الإجراءات للوفاء بهذا الهدف آخذة مجراها .

باء- الاتفاقية المعنية بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة كموائل الطيور المائية (اتفاقية رامسار) - ١٩٧١

٩- اعتمدت اتفاقية رامسار الخطة الاستراتيجية الأولى (١٩٩٧-٢٠٠٢) كأساس لتنفيذ الاتفاقية . ومنذ اعتمادها ، سمح تنفيذ الخطة الاستراتيجية بتنفيذ أكثر انسجاماً وأكثر فعالية للاتفاقية وفي العملية ، وسجلت أنجازات ملموسة خلال فترة التنفيذ . غير أنه على الرغم من هذه المنجزات ، يبقى الكثير من التحديات المتزايدة لتحقيق الكلام المتجانس عالمياً لصيانة الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم .

١٠- استجابة لهذه التحديات ، اعتمد مؤتمر الأطراف ، في اجتماعه الثامن (٢٠٠٢) ، الخطة الاستراتيجية الثانية لتطبيق الاتفاقية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ . وتستند الخطة الاستراتيجية الثانية على النجاحات والدورس المكتسبة من الخطة الاستراتيجية الأولى وتقر بالحاجة إلى منهج أكثر تكاملاً على أنه حاسم لتحقيق التطبيق الكامل

للاتفاقـــية . وتـــأخذ أيضاً بعين الاعتبار نتائج قمة العالم حول التنمية المستدامة إلى جانب نتائج الأحداث الرئيسية السابقة بشأن إدارة الموارد المائية .

١١- بالنسبة إلى محتويات وهيكل الخطة الاستراتيجية الثانية ، تسرد خمسة أغراض (أهداف) عامة ، ومواد محـــددة للاتفاقـــية يملـــيها كـــل غـــرض عام وتصف الأغرض التشغيلية التي تتناول ٢١ مجالاً من الأنشطة ، والإجراءات المحددة لإلقائها التي بمجموعها ينبغي تحقيق أهداف الخطة .

١٢- هناك نقطة إنطلاق هامة لاتفاقية رامسار تتعلق بتحديد الأهداف الوطنية لكل فترة الثلاث سنوات كأساس لإعـــداد الأهـــداف العالمية والإقليمية لخطط أعمال الاتفاقية . وهذه بالفعل خطوة جريئة ويمكن أن يكون نجاحها بمثابة نقطة ارتكاز للاتفاقيات الأخرى في إعداد الأهداف المحددة ودمجها في خططتها الاستراتيجية الخاصة بها .

١٣- يتعلق فرق هام أخر في الخطة الاستراتيجية رامسار بالإقرار بأن كل طرف متعاقد له الحرية في اختيار المدى الذي به سوف يعمل على تنفيذ الخطة الاستراتيية ، والموارد التي يقوم بتخصيصها للتنفيذ والإطار الزمني الذي سوف يستعمل . وهذا المستوى من المرونة سوف يكون له بلا شك عدد من الملابسات البعيدة المدى بالنسبة إلى تقديم تقييم متجانس ومقارن للمنجزات المتعلقة بالتنفيذ الاتفاقية .

١٤- يعـــترف بـــأداة التخطـــيط الوطنـــية وعملية تقديم التقارير الوطنية على أنها وسيلة فعالة للتخطيط على المستوى الوطني لتنفيذ أحكام الاتفاقية . وتقدم أداة التخطيط الوطنية شكلاً قياسياً لتقديم التقارير الوطنية إلى مؤتمر الأطراف إلى جانب الإجراء للأطراف ، وذلك من خلال اللجان الوطنية ، لتحديد أولوياتها وأهدافها للعمل بموجب الأغراض ذات الصلة وأعمال الخطة الاستراتيجية .

١٥- أن تقديـــم التقارير الوطنية بشكل آني ومفصل هو على أهمية حيوية لغرض رصد تنفيذ الاتفاقية وأيضاً لتقاســـم المعلومـــات حول صيانة الأراضي الرطبة . وهذه الممارسة هي راسخة بشكل جيد وتندرج في إلتزامات الأطراف المتعاقدة في " الإطار لتنفيذ اتفاقية رامسار " .

١٦- تقدم التقارير الوطنية مجموعة معلومات حول الاتفاقية وتشغيلها داخل كل طرف من الأطراف المتعاقدة وذلـــك بشـــكل أكثر تفصيلاً وأكثر مرجعية على الإطلاق ، إلى جانب تقديم إطار للمباحثات في اجتماعات مؤتمر الأطـــراف . وبالـــرغم من الشكل الذي حدد للتقارير الوطنية ، فإن بعض الأطراف قام بتقديم تقاريرهم الوطنية بشـــكل قصصـــي . أما درجة التفاصيل فهي تتغير بشكل ملموس من تقرير إلى أخر فالبعض منها يقدم محتويات تفصيلية استناداً إلى المشاورات الواسعة ويقدم البعض الأخر مقتطفات منجزة للسمات الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية .

١٧- جرى القيام بتنقيح شكل التقارير الوطنية بصورة خاصة لتحسين وتعزيز عملية تقديم التقارير بالنسبة إلى الســـمـــاح بـــتقديم مقارنات منسجمة والتحليل بين البلدان وأيضاً تسهيل إنتاج معلومات قيمة يمكن تقاسمها بشكل عالمي . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الهدف من النسخة المنقحة بشكل التقارير الوطنية هو لتخويل الاتفاقية بمقارنة الانجـــــــــــازات والتحديات والمضى قدماً على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وإعـــداد نظرة عامة بهـــا . وبالإضافة إلى ذلك يؤمن أن الشكل الجديد سوف يعمل أيضا على تنشيط الإسهام الواسع للمعنيين بصورة خاصة إذا جرى استعماله كأداة رصد في صيانة الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم .

١٨- بمـــا أن الـــتقارير لم تستند إلى هيكل الخطة الاستراتيجية ولكن إلى ٢١ مجالاً مواضيعياً ، فسيكون من الضـــروري اســـتكمال أداة الرصـــد هـــذه بتدابير إضافية بغية الحصول على تقييم شامل أكثر لتنفيذ الاتفاقية . والمجالات المواضيعية الـــ ٢١ قد اندرجت في الخطة الاستراتيجية الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٨) .

١٩- أثار استعراض حديث لعملية تقديم التقارير بعض المخاوف بأن شكل التقارير الوطنية لن يستخدم بشكل كـــاف كـــأداة تخطـــيط لتوجيه تنفيذ خطة العمل ٢٠٠٠-٢٠٠٢ الذي جرى اعتمادها في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف . وتثير هذه المخاوف مرة أخرى مسألة الإرادة السياسية والمقدرة الوطنية للتنفيذ الفعال للاتفاقية .لذلك يبدو أن مطلب تقديم التقارير لا يزال يراه الأطراف كعبء أكثر من أنه أداة عمل .

٢٠- بالإضافة إلى ذلك أظهر الاستعراض أنه على الرغم من التأكيد الذي وضع على الحاجة لإعداد التقارير الوطنـــية من خلال عملية يشترك فيها جميع أصحاب الشأن بشكل واسع وواضح ، يبدو أن بعض الأطراف كانت قـــادرة علـــى القيام بذلك خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٠-٢٠٠٢ . وفي بعض الحالات لا تعكس التقارير الوطنية الصـــورة الحقيقية والكاملة لجميع الأعمال الإيجابية التي جرت في البلاد المعنية وفي حالات أخرى تقدم التقارير صـــورة إيجابـــية للوضـــع ، مع الإشارة المحدودة إلى الإجراءات المطلوبة لتناول بعض المشاكل الهامة المتعلقة بالقدرات الوطنية .

٢١- غير أنه جرى تطور إيجابي مؤخراً يستحق الذكر بصورة خاصة يتعلق بإنشاء قاعدة معلومات للعلاقات لحفـــظ وتحليل المعلومات التي يقدمها الأطراف في تقاريرهم الوطنية للاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف . وتشمل قـــاعدة المعلومات ١٣٥ مؤشراً تتعلق بوضع التنفيذ للإجراءات المندرجة في خطة عمل الاتفاقية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ . وجـــرى تصـــنيف حوالـــي ٧٠ من هذه المؤشرات على أنها " مؤشرات رئيسية" واستعملت في إعداد التقارير الإقليمية للتنفيذ .

٢٢- أن التفكـــير الأصلي في تصميم " قاعدة المعلومات للتقارير الوطنية للاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف " والمؤشـــرات هـــي تعريف " خط الأساس " الذي يسمح في المستقبل ، ولأول مرة ، بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية خلال فترات أطول من ثلاث سنوات . وسوف يتم فيما بعد نقل المعلومات الواردة في " قاعدة المعلومات للـــتقارير الوطنية للاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف " إلى نظام جديد جرى وضعه في شكل قياسي حسب القائمة المـــنقحة لمؤشرات التنفيذ في ضوء الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ وتطبيقها في فترة السنوات الثلاث القادمة .

٢٣- هناك تطور أخر جدير بالذكر يتعلق بإعداد " صفحات حقائق البلد " يتألف من مجموعة فرعيـــــة من " مؤشـــرات " رئيســـية أو " بـــنود " تعطي نظرة عامة " مكثفة " لعملية التنفيذ . ومن المحتمل أن يتم توسيع هذا المنهج إلى التحليل الإقليمي والتحليل العالمي .

٢٤- بالإضـــافة إلـــى ذلـــك ، أوصي مكتب رامسار بإعداد سلسلة من المؤشرات الرئيسية بالنسبة إلى التنفيذ الفعـــال للخطـــة الاســـتراتيجية في السنوات الثلاث المقبلة لاستعمالها كجزء من شكل التقارير الوطنية . ويمكن

استخدام هذه المؤشرات عندئذ لإعداد التقارير الوطنية لتقديمها إلى الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف عام ٢٠٠٥ .

٢٥- هناك توصية إضافية تتعلق بتشجيع قيام أطراف " التقارير المشتركة " بالمزيد من الاعتبار والتجارب بالنسبة إلى الاتفاقات البيئية الأخرى متعددة الأطراف ، استناداً إلى الخبرة ونتائج المشروعات الرائدة الجارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تنسيق تقديم التقارير الوطنية إلى الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف . وبالإضافة إلى ذلك يوصى المكتب بتنقيح شكل التقارير الوطنية للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف بحيث يشمل ، *ضمن أمور أخرى* ، ما يلي :

(أ) مسائل ذات رموز حول الأولويات والتقدم في التنفيذ ؛

(ب) مؤشرات دقيقة لحالة التنفيذ والتقدم المحرز فيه ؛

(ج) مجالات نصوصية استفسارية للإبلاغ عن التقدم المحرز في التنفيذ منذ الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف ؛

٢٦- وهذه كلها تطورات إيجابية ذات تشابه لتنظر فيها الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي .

جيم- اتفاقية التراث العالمية- ١٩٧٢

٢٧- منذ اعتماد اتفاقية التراث العالمية عام ١٩٧٢ ، بذلت جهود ملموسة في تحديد الطرق لضمان التمثيل والمصداقية والسلامة للقائمة الدولية للتراث ، والتي هي أحد الأعمدة الرئيسية للاتفاقية . ولغاية ١٩٩٤ ، لم يكن هناك أي منهج نظامي شامل للتقييم المقارن لتنفيذ الاتفاقية . واستجابة إلى هذا النقص اعتمدت اتفاقية التراث العالمية استراتيجية عالمية عام ١٩٩٤ كإطار وطريقة تشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمية . وتعتمد الاستراتيجية إلى تحديدات إقليمية ومواضيعية لفئات التراث ، التي لها قيمة عالمية بارزة ، لضمان قائمة عالمية للتراث ممثلة وأكثر توازناً .

٢٨- اختارت لجنة التراث العالمية منهجاً أقليمياً للإبلاغ الدولي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية ، وبشكل أكثر تحديداً كوسيلة لتنشيط التعاون الإقليمي وأيضاً القدرة للاستجابة إلى الخصائص المحددة لكل منطقة .

٢٩- تنظم أحكام الاتفاقية والاستراتيجية العالمية البلدان الأطراف لاتخاذ الأحكام والإجراءات لتطبيق الاتفاقية ولإعداد تدابير رصد في الموقع كعنصر متكامل للصيانة والإدارة اليومية للمواقع . وتبعاً لذلك ، يطلب إلى الدول الأعضاء تقديم تقارير دورية كل ست سنوات حول التنفيذ الإجمالي للاتفاقية ، بما في ذلك العوامل التي تؤثر في تدابير الملكية والرصد . وسوف تكون هذه التقارير بذلك بمثابة قاعدة معارف للتنفيذ الكافي لاتفاقية التراث العالمية .

٣٠- نظراً لاعتماد وتطبيق الاستراتيجية العالمية عام ١٩٩٤ ، أزداد الوعي الشامل لاتفاقية التراث العالمية وتنفيذها بالرغم من النشاطات التي تم القيام بها لن ينتج عنها أي قائمة عالمية للتراث أكثر توازنا وأكثر تمثيلاً . وهناك عدة أسباب لعدم التوازن هذا ولكن الأسباب الرئيسية تشمل ، ضمن أمور أخرى ، ما يلي :

(أ) عدم وجود الحماية القانونية أو عدم كفايتها في بعض البلدان ؛

(ب) عدم وجود عمليات جرد ؛

(ج) ضعف المؤسسات الوطنية المسؤولة عن صيانة التراث ؛

(د) عدم كفاية تفهم عملية الصيانة ؛

(هـ) الموارد المالية والبشرية النادرة ؛

٣١- غير أن هذه المواقف قد أدت إلى إعادة توجيه المناهج الإقليمية إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية بهدف الحصول على النتائج على المدى البعيد من السياسات المنسجمة للصيانة بمساندة الموارد المالية الملموسة واستراتيجيات التدريب .

دال- الاتفاقية المتعلقة بالحفاظ على الأجناس المهاجرة من الحيوانات البرية - ١٩٧٩

٣٢- في أعقاب اعتماد الخطة الاستراتيجية لاتفاقية الحفاظ على الأجناس المهاجرة في الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف عام ١٩٩٩ ، أعدت الأمانة على أساس منتظم وثيقة متعاقبة من شأنها أن تخدم استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) . ويشمل الاستعراض مفهوم " مؤشرات الإداء " الذي يوصي به الفريق العامل المعني بالإداء ، والذي بموجبه تم تحديد مؤشر الإداء الذي يمكن قياسه بالنسبة لكل غرض من أغراض العملية . وقد جرى المزيد من تطوير هذه المؤشرات منذ الاجتماع الأخير للجنة الدائمة في ديسمبر /كانون الأول عام ٢٠٠١ .

٣٣- يحاول الاستعراض ايضاً المضى إلى أبعد من توثيق الأنشطة التي جرى القيام بها وإدراج في الوثائق ناتج أو نتائج الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ الخطة الاستراتيجية . وليس من الصعب من حيث المبدأ توثيق ما يجرى اتخاذه ضمن إطار الاتفاقية نظراً لأن هذه المعلومات متوفرة بشكل فوري أو يمكن الحصول عليها بطريقة آنية من خلال التقارير الوطنية . ومن أصعب من ذلك قياس تبعات هذه الإجراءات ، التي هي هامة بشكل حيوي في تحديد ما إذا كان يتم الوفاء بأهداف الخطة الاستراتيجية .

٣٤- لغاية الآن ، فإن التقارير التي قدمها الأطراف قد اشتملت على القليل من المعلومات التي يمكن منها تقييم تنفيذهم للخطة الاستراتيجية في بعض المجالات الرئيسية . أن معدل الاستجابة المنخفضة منذ زمن ، ولاسيما في المعلومات بالحد الأدنى التي قدمها بعض الأطراف ، مازالت لا تقدم على أساس كاف يمكن بموجبه القيام بتوصيات جوهرية بالنسبة لتنفيذ الأنشطة لدعم الأجناس المهاجرة . أن قوة نظام المعلومات للاتفاقية المتعلقة بالحفاظ على الأجناس المهاجرة ونتائج تركيب التقارير من الأطراف يعتمد بشكل حرج على مدى شمول المعلومات وعلى توقيتها والتي يقدمها جميع الأطراف . ومن المتوقع أن الشكل الجديد المقترح للتقارير الوطنية ، والذي اعتمده عدة أطراف ، سوف يتناول هذا النقص .

هاء- التركيب- استعراض خبرات عمل الاتفاقيات الأخرى

٣٥- يظهـــر الاستعراض السابق لعمل الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي بعض السمات المشتركة إلى جانب الفروقات الملموسة ذات التأثير الهام على المنهج الذي سوف تعتمده الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في إعداد الأدوات الفاعلة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية وخطتها الاستراتيجية .

٣٦- يظهـــر الاســـتعراض أن أربع اتفاقيات ، تماماً على غرار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، اعتمد جميعها تطبيق الخطط الاستراتيجية كوثائق رئيسية لتنفيذ الاتفاقيات ، وبشكل أكثر تحديداً لرصد التقدم المحرز في الوفـــاء بـــأهداف الاتفاقـــيات . وفي جميع الحالات فإن الهدف الرئيسي للخطط الاستراتيجية هو القيام بإطر أكثر تركيزاً لعملية التنفيذ الشامل بشكل أكثر تجانساً ومتكاملاً وفاعلاً .

٣٧- أن تطـــور الخطـــط الاستراتيجية لهذه الاتفاقيات الأربع قد اتبع نوعاً ما مناهج مشابهة ، ومعظم الخطط الناشـــئة من عمليات الاستعراض التي عهد بها إلى الاتفاقيات بهدف محدد لإعداد تفهم واضح للتقدم الذي تحرزه الاتفاقـــيات فـــي الوفـــاء بأهدافها الخاصة في حين تنشأ الخطط الأخرى من الحاجة إلى الحصول على تنفيذ أكثر تركيزاً وفلسفي للاتفاقية يكون بمثابة القوة الدافعة الأولية .

٣٨- يظهر الاستعراض أيضاً أن ليس هناك فروقات كبيرة بين الخطط الاستراتيجية للاتفاقيات الأربع بالنسبة إلـــى الهـــيكل والنطاق . وعلى المستوى الأعلى ، فإن الأهداف والأغراض الواسعة تشكل التركيز الاستراتيجي للخطـــط فـــي حين على المستوى المنخفض ، يهدف الغرض التشغيلي إلى توجيه إعداد أنشطة تفصيلية مطلوبة للوفـــاء بـــالأهداف أو الأغـــراض الشـــاملة . والفـــرق الرئيسي الجدير بالذكر هو مستوى التفاصيل في صياغة الأغراض التشغيلية بحيث تكون بعض الخطط ذات تفاصيل أكبر في حين تكون الخطط الأخرى ذات نطاق أوسع بكثـــير . والســـمة المحددة في أحدى الاتفاقيات (رامسار) هو إعداد أهداف وطنية كأساس لإنشاء أهداف إقليمية وعالمية لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية .

٣٩- أن الأطر الزمنية لتطور الخطط الاستراتيجية للاتفاقيات الأربع تختلف من اتفاقية إلى أخرى بحيث يكون الـــبعض مـــنها قـــد تمت المبادرة به في وقت مبكر أكثر من الاتفاقيات الأخرى وبذلك تبدو أن لها تقدماً ملموساً بالنسبة إلى التنفيذ والمؤسسية . غير أنه بشكل عام ، فإن درجة الانجاز بالنسبة إلى الفاعلية وآثار عمليات التنفيذ تبدو أنها أقل نسبياً بالنسبة لجميع الاتفاقيات بالرغم من وقت المباشرة بإعداد الخطة الاستراتيجية .

٤٠- طـــريقة التنفـــيذ هي تقريباً نفسها حيث يطلب إلى الأطراف اتخاذ المسؤولية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بالـــرغم من ان أحدى الاتفاقيات قد مارست بعض المرونة حول مستوى الإلتزام في عملية التنفيذ ، وذلك اعترافاً بالشروط والظروف الفريدة لكل طرف .ومثال ذلك ، في اتفاقية رامسار ، كل طرف من الأطراف حر في اختيار المـــدى الذي به يقوم بتنفيذ الخطة الاستراتيجية ، بما في ذلك الموارد التي يلتزم بها لهذه العملية والإطار الزمني لتنفيذ الخطة .

٤١- الســـمة المشـــتركة لعملـــيات التنفيذ للاتفاقيات الأربعة هو تطوير خطط العمل كعناصر رئيسية للخطط الاستراتيجية . والهدف من خطط العمل هو تفسير الأغراض التشغيلية للخطط الاستراتيجية في تدابير عملية يجب

أن يعمـــل على تطبيقها الأطراف في تنفيذ الخطط الاستراتيجية . وخطط العمل هي على مختلف مراحل التطوير والتنفـــيذ كما أن مستوى التفاصيل يتغير من اتفاقية إلى أخرى بالنسبة إلى النطاق وعدد الأنشطة والنتائج والإطار الزمني والمعنيين الرئيسيين وأدوارهم ومسؤولياتهم المنوطة بهم .

٤٢- فـــي جميع الاتفاقيات الأربع ، يعترف بالتقارير الوطنية كعنصر هام لعملية التنفيذ الإجمالية وبشكل أكثر تحديـــداً كأداة لا يمكن الاستغناء عنها لتقييم التقدم في تنفيذ الخطط الاستراتيجية . وعلى المستوى الدولي ، هناك اعـــتراف بـــأن التقارير الوطنية تعطي الأساس للمقارنة والتركيب تبنى عليها مؤتمرات الأطراف مقرراتها بشأن الجوانب المواضيعية والإجرائية للاتفاقيات وخططتها الاستراتيجية . لذا فإن التقارير الوطنية معترف بها بالإجماع على أنها أدوات حاسمة للرصد والإدارة .

٤٣- مـــن غـــير المستغرب ، هناك فروقات رئيسية بين عمليات تقديم التقارير للاتفاقيات الأربع بالنسبة إلى الأشـــكال والمحـــتويات والتقديم الدوري والمنهج وإلى حد ما الاستخدام المحدد للمعلومات الواردة في التقارير . ومـــثال ذلـــك اخـــتـــــارت اتفاقية التراث العالمية منهجاً إقليمياً لتقديم التقارير بشكل دوري لدورة ست سنوات للـــتقارير .ومـــن ناحية أخرى ، وبالإضافة إلى التقارير السنوية تقوم الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي بالأجناس الواقعة تحت الخطر بإعداد تقارير نصف سنوية ، وتقارير خاصة بالأجناس ، *ورسائل ايكولوجية* وتقارير خاصة أخـــرى ، وهذه الطريقة تضع قيود هامة وأعباء على الأطراف . غير أن ما هو عالمي بالنسبة لجميع التقارير ، هـــو المتطلـــبات الإجبارية للأطراف لاتخاذ المسؤولية في إعداد تقاريرها الوطنية في حين تقدم الأمانات تحليلاً للتقارير الوطنية وتنتج التركيب لتنظر فيه الإدارات أو مؤتمرات الأطراف بشكل آني .

٤٤- أن إعداد وتقديم التقارير الوطنية بشكل متطابق لمجموعة الخطوط التوجيهية وبصورة آنية مازال يعيقه عدد من العوائق يبدو أن معظمها يتعلق بعدم وجود إدارة سياسية قوية وعدم وجود قدرات في تناول العبء لإنتاج التقارير لمختلف الاتفاقيات والاتفاقات الأخرى .

٤٥- انســـجام وتنسيق عمليات تقديم التقرير هي جوانب هامة يبدو أنها كسبت اعترافاً وقبولاً واسعاً من جانب الاتفاقيات الأربع جميعها ، ومن غير المستغرب يعود ذلك إلى الإعراب عن عبء الجهود المطلوبة من الأطراف للامتـــثال بـــالعديد من الإلتزامات لتقديم التقارير . وترجح الاتفاقيات منهج التنفيذ المنسجم الذي من شأنه مساعدة الأطـــراف فـــي القيام بإلتزاماتهم الخاصة بهم بالنسبة لجميع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وخفض ازدواجية الجهود إلى حدها الأدنى بدون المساس بشكل قوى بنوعية والطابع الفريد للمعلومات التي تتطلبها كل اتفاقية .

٤٦- بالرغم من أنه جرى إعداد عمليات التقارير منذ وقت بعيد وأصبحت راسخة بشكل واضح بالنسبة لبعض الاتفاقـــيات كعنصـــر أساســـي لعملية التنفيذ الشاملة ، مازال هناك عدم كفاية ملموسة في المعلومات المدرجة في التقارير إلى حد يصبح معه من العسير أن لم يكن من غير الممكن استخدام هذه المعلومات لتقديم صورة شاملة ما إذا كانـــت الاتفاقيات ناجحة في الوفاء بأغراضها وأهدافها الخاصة بها . والدلالة الواضحة لهذا المستوى من عدم الكفايـــة هي التوصيات من الهيئات الفرعية للاتفاقيات والمقررات اللاحقة من مؤتمرات الأطراف التي تدعو إلى عمليات استعراض منتظمة وعمليات تنقيح لاحقة لأشكال التقارير الوطنية .

٤٧- نظـراً للمخـاوف المـار ذكرها حول مستوى عدم الكفاية بالنسبة إلى تقييم فاعلية الاتفاقات في الوفاء بأهدافهـا ، كان هناك قبول واسع للحاجة لإعداد " مؤشرات أداء " وأدراجها لتعزيز عمليات التقييم الشاملة . ومن المـتوقع تحقـيق ذلـك مـن خلال إعداد قاعدة معارف شاملة تشمل مؤشرات يمكن قياسها ويمكن تدقيقها بشكل موضـوعي . وبهذا الصدد ، فقد باشرت الاتفاقيات بإعداد وتطبيق " مؤشرات أداء" حيث تقدمت هذه العملية في بعـض الاتفاقـيات فـي حين كانت في البعض الأخر في مرحلة الاعتماد بتوصيات إدراج المؤشرات الأداء في عمليات تقديم التقارير الخاصة بها .

٤٨- أن مـا تقدم له عدد من الملابسات للمضى قدماً في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالنسبة إلى تقييم الـتقدم فـي تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية في المستقبل . وتعطي خبرات الاتفاقيات الأربع الأخرى المتعلقة بالتـنوع البيولوجـي عدداً من الأمور الموازية الهامة للتطور وبشكل أكثر تحديداً لتحديد وإعداد الآليات الملائمة والأدوات الملائمة المطلوبة لتعزيز تقييم نجاحات وإنجازات الاتفاقية والتقدم نحو الوفاء بهدف عام ٢٠١٠ .